ملخص

ورقة عمل حول

التخطيط لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية

إعـــــداد

البروفيسور علي عبد القادر

مستشار اقتصادي

القاهرة : ٦ – ٧ إبريل / نيسان ٢٠١٦

التخطيط لتحقيق أهداف التنمية المستدامة فى الدول العربية: ملخص تنفيذى

علي عبد القادر علي
(القاهرة سبتمبر ٢٠١٥)

١. تشتمل هذه الورقة في شكلها الكامل على ستة أقسام: خلفية؛ و التخطيط الاقتصادي و التنمية؛ و الأهداف الدولية و المؤشرات الكمية؛ والمؤشرات الكمية تحت الأولويات العربية؛ و إستشراف إمكانية التخطيط في الدول العربية؛ و خاتمة؛ وملحق فني حول 'طار للتخطيط للإقلال من الفقر متعدد الأبعاد). و يركز هذا الملخص التنفيذي على المحتوى الموضوعي للورقة دون التقيد بتفاصيل ما جاء فيها من رصد للأهداف الدولية و الأولويات العربية و ما تم استنباطه من مؤشرات كمية يمكن أن تستخدم في عملية التخطيط.

٢. توضح القراءة المتأنية لمنهجية صياغة أهدافت التنمية المستدامة (١٧ هدف، و ١٦٩ غاية فرعية) نزوعا دوليا نحو فكرة التنمية كعملية طويلة المدى و متعددة الأهداف، مثلها في ذلك مثل إهداف الألفية التي سبقتها. و أوضحت تجربة أهداف الألفية أنه في إطار الدول النامية، باختلاف مراحاها التنموية، أن عملية التنمية طويلة المدى تتطلب تخطيطا واعيا للتمكن من تحقيق الأهداف.

٣. ولأغراض الوضوح ينبغي فهم التخطيط على أنة نهج في إدارة عملية التنمية يمثل بديلا مقنعا لممارسات الإعتماد على آليات السوق في تحقيق الأهداق الاجتماعية و الانسانية و هي الممارسات التي أجبرت العديد من الدول النامية على إتباعها خلال عقدي التنمية الضائعين (١٩٨٠-١٩٩٩) حين فهمت التنمية على أنها النمو ارقتصادي.

٤. وبعد إنقضاء عثدي التنمية الضائعين إدرك العالم، بما فيه مؤسسات التنمية الدولية، أن التخطيط ما هو إلا عملية تقوم بصياغة الغايات الوطنية و إعداد البرامج و السياسات التي من شأنها المساعدة في تحقيق هذه الغايات، و ضمان إتساق الغايات و السياسات مع بهضها البعض لضمان الإستخدام الأمثل لمختلف الموارد الوطنية. إشتملت المبادرات الدولية التي عبرت عن مثل هذا الإدراك المتجدد لماهية التخطيط و دوره في إحداث التنمية على ما يلي كأمثلة: (١) إعداد وثائق أوراق إستراتيجيات

تقليل الفقر للحصول على العون التنموي الميسر (البنك الدولي و صندوق النقد الدولي،١٩٩٩)؛ (٢) مبادرة رئيس مجموعة البنك الدولي حول الإطار الشامل للتنمية لتنسيق عمليات البنك الإقراضية (١٩٩٩)؛ (٣) أهداف التنمية الدولية و كتاب بروفسور جيفري ساكس "نهاية الفقر".

٥. ويمثل ما جاء في ديباجة وثيقة الأمم المتحدة التي إعلنت إهداف التنمية المستدامة، والتي حملت عنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المسيدامة لعام ٢٠٣٠" ، أحدث دليل على الإعتراف الدولي بدور التخطيط في تحقيق هذه الأهداف: "**تمثل هذه الخطة برنامج عمل لأجل الناس و الأرض و لأجل الإزدهار. و نحن ندرك أن القضاء على الفقر، بجميع صوره و أبعاده،بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجه العالم و هوشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة**".

٦. و على الرغم من إعتراغها الصريح بأهمية التخطيط لتحقيق أهداف التنمية المستدامة أبدت الوثيقة مرونة تقتضيها الطبيعة العالمية للأهاداف، خصوصا فيما يتعلق بكيفية تحمل كل بلد لمسئوليته في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و ذلك بملاحظتها: لإختلاف "النهج و الرؤى و النماذج و الأدوات لكل بلد وفق ظروفه و أولوياته الوطنية في سعيه لتجقيق التنمية المستدامة".

٧. ومن الناحية الفنية البحتة يجد نهج التخطيط لتحقيق أهداف التنمية المستدامة سندا قويا له في مفترح حديث لبروفسور جيفري ساكس، مستشار الأمين العام للأمم المتحدة للتنمية، الذي طالب بتأسيس فرع متخصص لاقتصاديات التنمية المستدامة (بروجكيت سينديكيت ٢٠١٥). يستند المفترح على ملاحظتين: أولا، أن الفهم الصحبح للعلاقة بين الإستثمار الخاص و الإستثمار العام هي أنها علاثة تكاملية و ليست تنافسة؛ وثانيا، أن الإستثمار الخاص يمثل واحدا من ستة أنواع من الإستثمارات في عالمنا المعاصر(رأس المال الخاص؛ البميات التحتية؛ رأس الماب البشري× رأس المال الفكري؛ رأس المال الطبيعي؛ و رأس المال الاجتماغي) . و مع ملاحظة أن خمسة من أنواع رأس المال تعتمد على الدولة في المبادرات الإستثمارية يتضح الدور الذي يمكن أن يلعبه التخطيط في إحدلث التنمية المستدامة.

٨. مثلها مثل الدول النامية الأخرى تعرضت تجربة التخطيط في الدول العربية للنقد اللاذع توطئة للتبشير بالخير العميم الذي سيفيض عليها عند إتباعها لتوصيات "تولفق واشنطن" فيما يتعلق بإدارة الاقتصادات و إطلاق العنان لآليات السوق لتحقيق

معدلات مرتفعة لنمو الدخل الحقيقي للفرد (النمو الاقتصادي). تمثلت أهم أوجه نفد تجربة التخطيط لإحداث التنمية في الدول النامية في رصد القيود التي واجهتها هذه العملية: (١) أن أهداف الخطط قد كانت بالغة الطموح؛ (٢) عدم توفر الأطر المؤسسية، بما في ذلك الأطر السياسية، لتنفيذ الخطط؛ (٣)عدم توفر الكوادر المهنية و الحبرة الفنية؛ (٤) عدم واقعية تقدير الموارد لإستثمارية المطلوبة و طول مدد الحصول عليها؛ و (٥) عدم العناية الكافية بدور القطاع الخاص وآليات السوق في تحقيق الكفاءة الاقصادية.

٩. ترتب على مثل هذا النقد أن تعرصت الدول النامية لضغوط دولية متعاظمة للتخلي عن نهج التخطيط تترجمت على أرض الواقع في التخلي عن مؤسسات التخطيط التي أنشأتها معظم هذه الدول، بما فيها عدد من الدول العربية. و على الرغم من أن هذا التخلي يمثل مفارقة للمقاربات التنموية الحديثة التي تعلي من شأن المؤسسات في إحداث التنمية طويلة المدى، إلا أنه يمكن ملاحظة أن مرور الزمن منذ ثمانينات الفرن الماضي، مع ما صاحبه من تقدمتقني هائل في مجال المعلومات، قد ساعد في التغلب على معظم القيود التي كانت تعترض سبيل التخطيط من أجل التنمية.

١٠. مهما يكن من أمر، يمكن تصور صعوبات جديدة سوف تعترض عملية التخطيط لتحقيق التنمية المستدامة فب الدول العربية كل حسب مرحلتها التنموية و ظروفها الوطنية. و تتمثل أهم هذه الصعوبات في تعدد الأهداف الدولية (١٦ هدف وطني) ، و الأولويات العربية (١٥ أولوية)، و الغايات الفرعية تحت كل مجموعة (١٦٩ غاية دولية؛ و ٩٣ غاية عربية). هذا و دون الدخول في تفاصيل فنية تمت ملاحظة أن أحد المنهجيات التي يمكن أن تعتمد لتذليل الصعوبات التي ستواجه عملية التخطيط للتنمية المستدامة تتمثل في فهم أن الهدف المحوري للتنمية المستدامة يتمثل في الإقلال من الفقر بجميع أنواعه كما نصت على ذلك وثيقة الأمم المتحدة التي تمت الإشارة أليها في الفقرة (٥) من هذا الملخص.

١١. في إطار الدور التنسيقي للجامعة العربية في مجال متابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة كعملية طويلة المدى، و في ظل إلتزام الدول بمسؤوليتها في تحقيق التنمية الوطنية، هنالك حاجة متجددة لتأكيد الاعتراف بالتفاوت الشديد بين الدول العربية الأعضاء. و كما هو معروف ينعكس هذا التفاوت في الظروف الإبتدائية للإنطلاق نحو تحقيق أهداف التنمية المستدتمة: المرحلة التنموية (كما تعكسها المؤشراتا النمطية

الدوبية كمتوسط الدخل الحقيقي للفرد و دليل التنمية البشرية)؛ و التركيبة المؤسسية للدولة (كما تعكسها بعض مؤشرات الحوكمة المستخدمة دوليا).

١٢. على أساس الملاحظات أعلاه يمكن تمعن التوصيات التالية لتطبق بواسطة الدول العربية كل حسب ظروفها و القيود التي تحكمها: أولا: إعادة بناء أحهزة التخطيط الوطنية التي تم التخلي عنها، و دعم و تحديث أجهزة التخطيط التي تم الحفاظ عليها، وتعميم مقاربة التخطيط اتشمل كل الوحدات الحكومية القائمة ذات العلاقة المياشرة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ثانيا: رفد أجهزة التخطيط بالكوادر البشرية ذات التأهيل الفني العالي و ابتداع برامج غير تقليدية للتدريب لمهني و الفني المستمر. ُالثا: إبتداع آليات مبتكرة لتحفيز الكوادر العاملة بأجهزة التخطيط للإبداع و الإبتكارو الإلتزام النهني طويل المدى. رابعا: تطوير آليات مؤسسية لتأكيد إلتزام الدولة، و الحكزمات التي تعمل تحتها، بتحقيق أهداف التنمية المستدامة و مسؤولتها نحو ذلك. خامسا: تطوير آليات مؤسسية تعهد بعملية التنسيق بين الوحدات الحكومية،و بعملية التولصل مع المنظمات الدولية و الإقليمية، لجهاز التخطيط المركزي. سادسا: تطوير آليات مؤسسية لتأكيد مسؤولية جهاز الإحصاء المركزي في إنتاج المعلومات الإحصائية و تطوير المؤشرات الكمية اللازمة لمتابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. سابعا: إستنفار المؤسسات الأكاديمية و المعاهد المتخصصة ومراكز البحوث و مؤسسات المجتمع المدني ذات الكفاءة للمشاركة في عملية التخطيط بمختلف مراحلها. تاسعا: إبتكار برامج إعلامية جذابة لبث رسائل التنمية المستدامة في المجتمع و تشحيع السجال العام و النقاش المستمر حولها والوعي بمضامينها و متطلباتهاز عاشرا: لتبادل المعلومات و التجارب بين الدول العربية عقد اجتماعات دورية بواسطة الجامعة العربية حول مختلف محاور التنمية المستدامة تقومبتنسيقها الأمانة العامة لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بالتعاون مع بقية أجهزة الجامعة الأخرى.